دور الدولة في تحقيق التنافسية من خلال الميزانية العامة للدولة

الدكتورة حاجي العلجة

جامعة الجزائر–03–

الملخص:

تنبع أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تدخلها من خلال الميزانية العامة ما يبرر اتجاه الدول في الفترة الأخيرة إلى برامج الاصلاح المالي بغية تحسين أوضاع الموازين المالية وتقوية النظم الادارية وتطوير القوانين و الترتيبات المؤسسية لخل ق نظام حكومي فعال ومرن ينوع هيكل الانتاج والصادرات ويحل مشاكل الفقر والبطالة وضعف البنية الاساسية وخلق نسيج اجتماعي متماسك ومتناغم وهي ظروف وعوامل من شأنها تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للدولة

حيث التنافسية مهمة الكل فيها يستطيع الافراد أن يحصلوا على فرص عمل وهي مهمة المؤسسة لكي تبقى وتنمو و هي المعيار الأساسي للدول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بما يمكنها من تحسين مستويات المعيشة و الرفاهية لشعوبها ،لأن تنافسية الدولة تعتمد على نمو الدخل الحقيقي للفرد وعلى نتائجه التجارية من خلال فائض الميزان التجاري وحصتها من السوق الولية ونصيب صادراتها ذات القيمة المضافة العالية .

مقدمة

تكتسي الميزانية العامة للدولة أهمية كبيرة ومتنامية عبر الزمن وفي مختلف الدول على تباين مستويات التطور فيها كما أنها كانت من المواضيع التي كانت ولا تزال محل اهتمام المفكرين الماليين بدءا بآدم سميث ومرورا بكينز وغيره وهذا يوضح أهمية وحساسية المجالات التي تعالجها خاصة وأنها تهتم بالنفقات العامة من حيث الأهداف المسطرة لها بشكل مرتب حسب الأولويات المحددة في مختلف المناحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها والميزانية العامة للدولة من جانب آخر هي بمثابة مرآة تحدد وتعكس طبيعة ومصادر الايرادات العامة للدولة وهو ما يبرز الأهمية التي تكتسيها لأنها مرتبطة بإشباع حاجات عامة لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت هي أداة للتأثير على النشاط الاق تصادي وتوجيهه بما يتلاءم وأهداف السياسة المالية .وهي إحدى الأوجه التي تبين كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما يوفر المناخ الملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي بوتيرة تضمن تحقيق التنافسية للاقتصاد الوطني .وهو ما يتطلب ضرورة القيام بكل متطلبات إ صلاحها من حيث الآليات والأهداف بما يتلاءم والمعايير الدولية لإصلاح المالية العامة باعتماد الشفافية كأداة رئيسية لها و الحد من مظاهر الفساد الاداري والمالي بما يجعل منها أداة فعالة لتحقيق التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني

I.أهمية الميزانية العامة للدولة

في الواقع لا يمكن الحديث عن الميزانية العامة للدولة و تحديد أهميتها ومفهومها وقواعدها دون الحديث عن الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الميزانية العامة .

تعتبر الموازنة العامة للدول ذات أهمية بالغة ليس من الناحية الحسابية فقط ، وإنما لأنها ب رنامج عمل الدولة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذي تعمل الدولة على تنفيذه ، وتعتبر الموازنة العامة الأداة التي تستطيع من خلالها الدولة وضع تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات وعن طريقها أيضاً يمكن للدولة أن تعرف مقدار العجز في الموازنة ، ويعتبر عجز الموازنة العامة للدول النامية منها والمتقدمة عقبة تقف أمام سير الدولة في برنامجها في التنمية.

كما تبين الميزانية العامة للدولة الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة اتجاه المجتمع من خلالها تتمكن من توجيه الإنفاق العام في الميادين التي من شأنها أن تلبي الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وفق سلم أولويات نابع من الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع سواء تعلق ذلك بحاجات مادية أو معنوية وهي من شأنها أن تحدث أثر ايجابي على أفراد المجتمع من التطور والرفاهية وهو في المقابل يوسع من مجالات تحصيل الايرادات العامة وينوع في مصادرها من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

II.التطور التاريخي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

والتي مرت في تطورها بمراحل عديدة لعل أهمها :

1-ما ارتبط بمرحلة انحصر فيها دور و وظيفة الدولة في تأمين الحراسة أي القيام بالوظائف المرتبطة بتوفير الأمن والدفاع والقضاء دون أي تدخل في النشاط الاقتصادي الذي ترك أمره للقطاع الخاص وفق النظرة الكلاسيكية والتي يعتبر ادم سميث من أهم روادها [1] وهي مرحلة كان الاعتقاد السائد فيها أن آليات السوق من العرض والطلب وأثرهما التلقائي في التأثير في الأسعار وبالتالي تح قيق التوازن بشكل تلقائي وهي نظرة جعلت أن الأساس في النشاط الاقتصادي هو القطاع الخاص وهذا ما يتطلب توفير الحرية الاقتصادية وضرورة توفير المتطلبات الضرورية لذلك لعل أهمها:

-عدم مزاولة الدولة لأي نشاط أو تدخل في النشاط الاقتصادي من شأنه إعاقة الحرية الاقتصا دية للقطاع الخاص

- عدم فرض أي قيود من شأنها أن تحد أو تؤثر على الدور الاقتصادي للقطاع الخاص بمعنى أن التشريعات والقوانين يجب ان تكون محفزة لنشاط القطاع الخاص

- تقليص الإنفاق العام للدولة في الحدود التي تمكنها من القيام بوظيفتها الحراسية

- عدم الافراط في فرض الضرائب لأن ذلك حسب الإعتقاد الكلاسيكي من شأنه أن يحد من نشاط القطاع الخاص

- الابتعاد عن حالة العجز الميزاني حتى لا يتم اللجوء للقروض العامة التي يعتبرونها ايرادات غير عادية .أي الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة للدولة ورفض أي تنظيم للميز انية العامة لا يتضمن توازنا محاسبيا لها .

2- مرحلة الدولة الموجهة للنشاط الاقتصادي التي واكبت حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والتي كانت [2]بمثابة اختبار عملي إن صح التعبير لعدم دقة الاعتقاد السائد المرتبط بالتوازن التلقائي الذي اثبتت الازمة عدم صحته وكان جون ميردال كينز من الداعين الى ضرورة تدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي عبر زيادة الانفاق العام للدولة أو خلق مجالات جديدة للإنفاق العام لأن من شأن هذا الأخير أن يؤدي الى خلق دخول جديدة وبالتالي التأثير على الطلب الفعال الكفيل بامتصاص فائض العرض .وكانت هذه بمثابة تحول هام في النظرة الى الانفاق العام من اعتباره عملية حيادية عند الكلاسيك الى جعله عملية غير حيادية تؤثر وتتأثر بالنشاط الاقتصادي السائد وأصبحت الدولة من خلال السياسة الميزانية تؤثر وتوجه النشاط الاقتصادي بما يتلاءم وأهداف السياسة الاقتص ادية أي أنها حساسة [3] وترتبط بمرونة وتقلبات الدورة الاقتصادية كما أنها تتميز بتنوع المصادر للإيرادات العامة ويمكن فيها اللجوء الى استخدام أسلوب التمويل بالعجز و الإصدار النقدي الجديد إن كانت هناك ضرورة لذلك وعدم الاهتمام بالتوازن المحاسبي .

ومن هنا نجد ان طبيعة وحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الميزانية العامة للدولة تتحكم فيه مجموعة من العوامل أهمها : فلسفة النظام الاقتصادي السائد ، الموارد المالية المتاحة ، القدرة الإقتراضية للدول...الخ

3 – مرحلة الدولة المنتجة حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الاشتراكية ، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تبنت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي تتطلع لتحقيق التنمية الا قتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها وفي ظل هذه الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة وقد ترتب على ذلك أن الدولة أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير.

4 – **العولمة والدور الجديد للدولة في النشاط الاقتصادي** حيث أصبح الانفاق العام للدولة يتجاوز الاهداف التقليدية الى مجالات أشمل أفرزتها التطورات الحاصلة على المستوى العالمي كما أن كثير من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال الميزانية العامة أصبحت جودتها وفعاليتها تتحدد بناءا على مؤشرات ومعايير دولية مبنية أساسا على الشفافية والمسائلة و الحوكمة .

فالعولمة تلقي على الدولة ضرورة الانفاق على ما من شأنه أن [4]: يحافظ على البيئة ويحارب التلوث ،يهتم بالبحث العلمي ويطوره،يحارب الفقر ومختلف الأمراض الاجتماعية ،العمل على توفير سبل الاستفادة من التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات وجعلها في متناول مختلف الفئات الاجتماعية في الدولة .

5- **دور الدولة من خلال نموذج صندوق النقد الدولي** الذي يرى في النموذج الكنزي سببا أساسيا في توسع وانتشار سياسات العجز الميزاني خاصة على مستوى الدول النامية .مما يتطلب وفق نظرة صندوق النقد الدولي حتمية تقليص دور الدولة والعودة إلى آليات التوازن التلقائي التي أشرنا اليها سابقا.

إن تبني صندوق النقد الدولي للنموذج النقدي معناه اعتماد أدوات ا لسياسة النقدية للوصول الى ميزانية عامة متوازنة وارتبط تحقيق هذا الهدف بضرورة العمل على [5]:تقليص الانفاق العام وترشيده ،إلغاء الدعم المقدم للسلع الأساسية ، خوصصة النشاط الاقتصادي وتصفية القطاع العام ، تخفيض سعر الصرف تمهيدا لتعويمه ،التخلي عن سياسة التشغيل العام،تحرير التجارة الخارجية .

ومن هنا نجد أن نموذج صندوق النقد الدولي أو النموذج النقدي كما يطلق عليه يقلص الدور الاقتصادي الدولة وتهيئة الظروف للاندماج في الاقتصاد العالمي بالنسبة للدول النامية وتحقيق ميزانية متوازنة محاسبيا ومحايدة اقتصاديا .

6- **دور الدولة من خلال النموذج التنموي** الذي يتزعمه بعض مفكري الدول النامية على رأسهم الاقتصادي رمزي زكي في محاولة لإيجاد نموذج يكون بديل لنموذج صندوق النقد الدولي في معالجة عجز الميزانية العامة يرتبط [6]:بترشيد الانفاق العام ،إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام ،تنمية الموارد ،التحكم في الدين العام الداخلي والخارجي .

7-دور الدولة في النشاط الاقتصادي المعزز للتنافسية

أصبح دور الحكومة ضروريا إن لم يكن الأكثر أهمية في تحقيق الميزة التنافسية للدولة حيث يؤكد الفكر الاقتصادي الحديث على أن وظيفة الحكومة الآن هو الانتقال نح و السياسات التي تحسن وتطور من البيئة التي تعمل بها الأعمال من خلال إزالة كافة عوائق التجارة والاستثمار وجعل التشريعات الحكومية أكثر فعالية من خلال إعادة النظر بهذه التشريعات والتعاون مع القطاع الخاص لأن إلغاء الاحتكارات الحكومية (إعطاء حرية أكبر للقطاع الخ اص) عن قطاعات معينة هو أمر يتم تنفيذه من أجل تشجيع المنافسة ويكون ذلك من خلال اعادة تشكيل وصياغة التشريعات . وعلى الحكومة أيضا ضمان الاستقرار النقدي ، والسيطرة والتحكم في الموازنة العامة والعمل على تقليل [7] العجز فيها ، والإصلاح الضريبي وتخفيض الاقتراض الح كومي الى جانب تخفيض قيمة العملة و ايجاد سوق حرة للنقد الأجنبي ...الخ.

III.دوافع الاهتمام بالتنافسية في السياق التاريخي

نجد ان العجز في الميزان التجاري الذي عانت منه الولايات المتحدة الامريكية [8] خلال الفترة 1981-1987 خاصة اتجاه اليابان وما ترتب عنه من تزايد في المديونية الخارجية .الى جانب هذا فإن انتشار مفهوم العولمة خلال التسعينات وما كانت المؤسسات الداعمة للعولمة او ما عرف بركائز العولمة مثل صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتكنولوجيا المعلوماتية وما تركز عليه وتدعو اليه باعتماد آليات السوق . وما واكب هذه التطورات التحول الهام في نظريات التجارة الخارجية خاصة تلك المتعلقة [9] بالتجارة الاستراتيجية والتي يكون فيها تدخل الحكومة يهدف الى تشجيع الانشطة التي من شأنها أن تحقق وفورات خارجية ايجابية وقادرة على تحو يل الارباح من الاقتصاديات الأجنبية الى الاقتصاد المحلي من خلال تقديم اعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول المنشآت الأجنبية للأسواق المحلية وإتاحة الفرص للمنشآت المحلية للتعلم

IV.دور الدولة في توفير متطلبات وشروط تحقيق التنافسية

وه و ما يدل على اهمية الدور الاساسي الذي يجب ان يهدف اليه تدخل الحكومة في الاقتصاد في التطورات المتلاحقة التي افرزتها العولمة والتي تجعل من الدولة المسؤول الاساسي في توجيه النشاط

الاقتصادي بما يساهم ويعزز التنافسية في الاقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ الم لائم وخلق الشروط والمتطلبات والظروف الملائمة التي من شأنها تحسين قدرة الاداء للاقتصاد الوطني و توفير الأسس الضرورية لتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الدور البارز لتدخل الدولة .

و نبدأ بمحاولة تعريف التنافسية بداية نشير الى أن هناك صعوبة في ايجاد تعريف موحد للتنافسية وإنما كل تعريف لها انطلق من اعتبارات معينة لعل أكثرها شيوعا وتداولا هو ما نحدده في ثلاثة اعتبارات وهي:

أ– تعريف التنافسية بالاعتماد على وضعية التجارة الخارجية حيث يشير الميزان التجاري الذي يحقق فائض على القوة التنافسية للدولة في حين أن العجز في الميزان التجاري هو دلالة على ضعف القدرة التنافسية للدولة .

ب– **تعريف التنافسية بالاعتماد على عوامل أشمل من الاولى** وهي الأخذ بعين الاعتبار حالة مستوى المعيشة لأفراد المجتمع داخل الدولة بالإضافة الى العامل السابق المتعلق بالتجارة الخارجية وتحديدا بحالة الميزان التجاري وهنا نجد ان تعريف التنافسية يرتبط بالتوازن في الميزان التجاري وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وقد جاءت كثير من التعاريف المرتبطة بالتنافسية في سياق هذا العامل وهنا نشير الى تعريف التنافسية من قبل المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية [10] حيث يعرف التنافسية على أنها " قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل . وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية [11] على أنها " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية ، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرا دها في الأجل الطويل ".

ج–تعريف التنافسية اعتمادا على مستوى معيشة الافراد وهنا تعرف التنافسية على أنها " قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من النا تج المحلي الاجمالي حيث تعرف لورا اندريا تسون [12]التنافسية الدولية في سياق مشابه اذ تعرفها على انها قدرة الدولة على انتاج سلع و خدمات تشبع احتياجات الأسواق العالمية و تنافس في نفس الوقت في رفع نصيب الفرد من الدخل الوطني بشكل مستمر.

V.تدخل الدولة ضمن الميزان ية العامة لتحقيق التنافسية –

المتطلبات و الأهداف ان التطورات المتسارعة التي افرزتها العولمة [13]ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير

الاسواق والتكتلات الاقليمية وتطور تقنيات المعلومات والاتصال وذلك بتوفير الوسائل بغية تحقيق الأهداف . **أ–الوس ائل**

وهي عوامل جعلت الدول ملزمة بالاهتمام بالتنافسية وتهيئة المناخ الملائم لذلك من خلال [14] :اصلاح السياسات النقدية والمالية ،تهيئة المناخ الاستثماري تعزيز القدرات التكنولوجيا الدائنة ،تبني سياسة اصلاح التشريعات والمؤسسات ، تطوير الاساليب الادارية الرشيدة ،تحديث وتطوير البنية الاساسية المادية ،اصلاح وتحديث الجهاز الحكومي والإداري ،توفير الشفافية في نشر وتداول المعلومات .

ب–الاهداف والواقع ان الحديث عن مساهمة ودور الدول ة في تحقيق التنافسية يرتبط بقدرتها على تحقيق الأهداف التالية :تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها ، توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد و استخدامها ،تشجيع الإبداع والابتكار بما يؤدي إ لى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء ،حل مشكلة السوق المحلي والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير[15] و المحافظة على تطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية بإزالة كافة معوقات التجارة وإزالة كافة الأعباء غير الضر ورية على الأنشطة الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة ، توفير البيئة التنافسية باعتبارها وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة ،تقديم التحفيزات من خلال الاصلاحات الضريبية وخلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة كالتعليم ،تحسين مستوى الانتاجية والجودة وتخفيض الاسعار والتكاليف بتوفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة تعتمد معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس وضرائب تنافسية .

VI.**واقع التنافسية في الاقتصاد الجزائري** :الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات التي تعرف مرحلة تحول نحو اقتصاد السوق من خلال الآليات المعتمدة على الحرية الاقتصادية وقواعد المنافسة وتحرير التجارة الخارجية وهو ما يظهر جليا من خلال قانون [16] النقد والقرض ومن أهم المبادئ التي بني عليها مايلي :الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الحد من الاثار السلبية للمالية على التوازنات النقدية ،الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان ،استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ،الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية وهو ما يسمح باستقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية وتقليص ديو ن الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي مع تسديد الديون السابقة في هذا الاطار أصبح أقصى ما يمكن اقراضه للخزينة العمومية من البنك المركزي هو 10% من اجمالي الايرادات العامة العادية للسنة المالية الماضية .وأن تلتزم الخزينة العمومية بتسديد هذا القرض في آجال لا تتعدى 240 يوم .

وهو ما يوضح أهمية الاصلاحات في القوانين والإجراءات والتشريعات ما يسمح [17] بضمان توفر شروط التحول نحو اقتصاد السوق و ايجاد اقتصاد قوي قادر على خوض غمار التنافسية الدولية .

و رغم هذه الاصلاحات با عتبارها وفرت المناخ التشريعي للتحول الذي فرضته العولمة و الذي من شأنه أن يكون دور الدولة من خلال الميزانية العامة عاملا أساسيا في توفير المؤشرات الايجابية للاقتصاد الوطني و التي تكون العائد الأساسي نحو خلق تنافسية للاقتصاد الوطني على المستوى الدولي غير أن الواقع يبين أن الاقتصاد الجزائري ما زال أمامه الكثير لبلوغ هذه الأهداف حيث و من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي .

VII.**واقع التنافسية في الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاحصائية** :ربما ما يؤكد عدم تحقيق الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر لأهدافها سواء على مستوى الأداء أو على مستوى الآليات هو الدلالات الاحصائية التي يتضح من خلالها الاقتصاد الجزائري به من المعوقات و العقبات ما يجعل تحقيق التنافسية فيه تحتاج الى وضع استراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف اذ نلاحظ و من خلال الجدول التالي

جدول (1)مؤشرات التنافسية العربية – حالة الجزائر لعام 2009[18]

مؤشرات التنافسية العربية	قيمة المؤشر	ميزان التنافسية	الترتيب
الاداء الاقتصادي	0.631	A	4
البنية التحتية	0.153	L	24
البنية التحتية التقانية	0.358	L	17
التدخل الحكومي	0.706	-	12
راس المال البشري	0.477	L	25
جاذبية الاستثمار	0.447	L	23
مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات و التخصص	0.253	L	29
التكلفة الانتاجية	0.396	L	25
تكلفة الاعمال	0.295	L	28
الحاكمية وفعالية المؤسسات	0.242	L	25
مؤشر الطاقة الابتكارية والتوطين والتقانة	0.163	L	24
مؤشر التنافسية العربية	0.361		
مجموع الاصول (نقاط القوة)		8	
مجموع الخصوم (نقاط الضعف)		54	

المصدر تم اعداد الجدول اعتمادا على الجداول الواردة في ص 69وص134وص135من تقرير التنافسية العربية 2012 المعهد العربي للتخطيط – الكويت

و بقراءة تحليلية تقييمية للمعطيات الواردة بالجدول 1-حيث يتضح أن الجزائر جاءت ضمن مجموعة من الدول العربية في ذيل الترتيب في جميع المؤشرات الواردة في الجدول ماعدا مؤشر الأداء الاقتصادي الذي جاء ترتيب الجزائر فيه الدرجة الرابعة وإذا عرفنا ان مرد ذلك الى أسعار النفط التي عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة التي عالجها الجدول وهو ما سمح للجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى من تمويل اقتصادها خاصة المشاريع الاستثمارية في البنية التحتية وهو ما وفر لها معدلات نمو مرتفعة وتحقيق فوائض مالية كان لها الفضل في تحسين ميزان المدفوعات والميزانية العامة . لكن[19] مع الأزمة المالية العالمية وما بدا يصاحبها من بروز الضغوط التضخمية من جديد فإن هذا الاستقرار قد يتلاشى إذا لم يرفق بإدارة جيدة واستخدام فعال للسياسة النقدية و المالية .

2-كان ترتيب الجزائر فيما يتعلق بمؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد مقبولا ضمن الدول العربية باحتلالها المرتبة العاشرة وهو ما يعود الى الاصلاحات التي باشرتها الجزائر خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض المشار اليه سابقا . ولكن ما يجب التنبيه اليه في هذا الخصوص أن الحديث عن تقليص دور الدولة في الاقتصاد بما يملاءم وآليات السوق والانسحاب من النشاط الاقتصادي ولكن شريطة ان يكون القطاع الخاص قادر على القيام بهذا الدور بمعنى انه مهما كانت ايجابيات وفوائد هذا الطرح و ما يتطلبه من ضرورة العمل على تقوية دور المنافسة و الحد من كافة أشكال الاحتكار من خلال القوانين والتشريعات المشجعة على دور القطاع الخاص ودعم حرية المبادرة لديه .

لكن لابد من الاشارة ان مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد يعتمد في العادة على ثلاثة دلالات وهي[20] : مدفوعات الرواتب والأجور ،مدفوعات الدعم والتحويلات الأخرى ،اجمالي النفقات العامة منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.وكلما كانت هذه الدلالات أو النسب منخفضة كلما أعتبر ذلك مؤشر إيجابي لأنه يفسر بإنتاجية النفقات باعتبارها دلالة على تنفيذ برامجها الإنفاقية بأقل تكلفة و هو مؤشر على أن دور الدولة في الاقتصاد أكثر فاعلية و أن النفقات العامة هي أكثر إ نتاجية و هو وضع يوحي بأن الدولة الأقل تدخلا في الاقتصاد هي الدولة الأكثر تنافسية و العكس في حالة ارتفاع هذه الدلالات فإن هذا قد يكون مؤشرا على ضعف التنافسية و فتح المجال أمام النفقات الغير منتجة و الواقع أن هذا الطرح لا يأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين و هما [21]

أ.إمكانية فشل آليات السوق و غياب القطاع الخاص الإنتاجي و ضعف المؤسسات في كثير من الدول النامية بما فيها الجزائر و هي عوامل من شأنها أن تقلل من فرص التحول نحو اقتصاد السوق

ب. إن الحديث عن تطوير الصادرات خاصة تلك المرتبطة بالصناعات التحويلية المعتمدة على التقنيات العالية و هو ما يمكن أن يعجز القطاع الخاص عن توفيره خاصة إذا أخذنا تجربة دول جنوب شرق آسيا

،كوريا ، طيوان ، اليابان فإن ذلك يبين لنا أن تدخل الدولة فيها يتجاوز الوظائف التقليدية الى قيامها بتدخل من نوع آخر من شأنه تقديم الدعم المتناسب مع اقتصاد السوق و تحمل جزء من المخاطر المرتبطة بالاستثمار و توفير الحماية المؤقتة لشركاتها حتى تتمكن من تحمل المنافسة .وهو ما يتطلب وضع معايير[22] لاختيار القطاعات الرائدة في التنافسية و التي تتميز بالخصائص التالية : تتمتع بمرونات الدخل العالية للطلب العالمي ،لا تتأثر بسهولة من جراء منافسين يتمتعون بأجور أقل و تتوفر على موارد مالية أكثر، ذات قيمة مضافة عالية بعيدا عن الصناعة ذات الطلب المشبع ، تكون فيها نسبة التعلم و امكانية رفع الإنتاجية و التشابك القطاعي عالية. 3- جاء ترتيب الجزائر في بقية المؤشرات الأخرى في ذيل الترتيب ضمن مجموعة الدول العربية المدرجة في الجدول المشار إليه أعلاه و هي دلالات تحتاج في الواقع إلى محاولة التوقف عندها نظرا لما لها من أهمية من جهة و ما لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إذا لم تسارع السلطات الى محاولة توفير البيئة و الظروف اللازمة لتحسينها و تطويرها .يصبح الحديث عن التنافسية في الاقتصاد الجزائري هدف بعيد المنال و ذلك من خلال إبداء الملاحظات التالية [23] : - من

حيث مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص في هذا الإطار نجد أنه بالإضافة الى ضعف نسبة صادرات الصناعات التحويلية الى اجمالي الصادرات السلعية مما يبين ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري كما هو الحال في بقية الدول العربية غير أن الجزائر تعتبر من بين الدول العربية التي تتميز بارتفاع التعريفات الجمركية و هو عائق آخر يحول دون قدرتها على رفع حصتها التصديرية في السوق العالمية .

-أما من حيث مؤشر الإنتاجية و التكلفة فنلاحظ أن هذا المؤشر في الاقتصاد الجزائري بعيد كل البعد حتى عن المستويات الدنيا المتعلقة بمعدلات الإنتاجية و هو ما يؤدي بطبيعة الحال الى تآكل الميزة التنافسية و ارتفاع التكلفة -أما في مؤشر الحاكمية و فعالية المؤسسات في الاقتصاد الجزائري ما زال يعاني من مشاكل معقدة ناجمة [24]عن الفساد الإداري و ضعف احترام القوانين مما يصنف الجزائر من الدول التي يرتفع فيها مستوى المخاطر التي تعيق تحسين البيئة الاستثمارية

-أما من حيث مؤشر جاذبية الاستثمار فالجزائر تعتبر من الدول عالية المخاطر الائتمانية ومتدنية الجدارة الائتمانية -أما مؤشر تكلفة الأعمال فالجزائر تتميز بالتعقيد وطول مدة الانتظار وارتفاع تكلفة الانجاز -ويعتبر مؤشر الطاقة الابتكارية والتوطين والتقانة من المؤشرات الهامة التي تتطلب التمييز بين التنافسية الكامنة التي تعاني فيها الدول العربية عموما و الجزائر خصوصا بنقص فادح لأنها من الميادين التي تحتاج الى استثمارات كبيرة و زمن أطول حتى يمكن الاستفادة من نتائجها لأن الأمر يتعلق بالطاقة الإبتكارية و البنى التحتية و رأس المال البشري و هي مجالات رغم أهميتها تتميز بالتعقيد خاصة ما تعلق بالتعليم و

التقانة و ضعف الروابط الأساسية بينهما و تواضع الموارد المالية المخصصة للبحث و التطوير . ما يستلزم ضمان[25] بيئة مواتية للاستثمار المحلي وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة كالتعليم

VIII.ضعف مؤشرات الحاكمية في الاقتصاد الجزائري و انتشار ظاهرة الفساد المالي

مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من نقائص عديدة في ميادين الشفافية و الحاكمية مما يؤثر سلبا على الاداء الاقتصادي خاصة مع انتشار مظاهر البيروقراطية والفساد المالي و الاداري [26] حيث لا يعتبر الفساد الاقتصادي مرتبط بنمط الملكية بقدر ما يعتبر ظاهرة مؤسسية محددها الرئيسي نظام القيم السائد و دور القانون بشكل أساسي و في ظل ندرة الموارد المالية معبر عنها بالعجز المالي من خلال الميزانية العامة للدولة و العجز الخارجي معبر عنه من خلال ميزان المدفوعات و هو ما يتطلب اعادة تقييم كثير من المتغيرات الاقتصادية و كيفية تأثرها بالفساد الاقتصادي و هي من العوامل الأساسية تلعب دورا بارزا في افشال كل محاولات الإصلاحات التي من شأنها ارساء آليات اقتصادية تبنى على مؤشرات تعتمد في جوهرها على الشفافية و الوضوح و التي الى جانب عوامل أخرى تخلق المناخ الملاءم لتنافسية الإقتصاد الوطني و من هذا المنظور نجد أن مؤشرات الفساد التي أصبحت ظاهرة تهدد الإقتصاد الوطني و هذا ما نلمسه من خلال بعض المؤشرات الواردة في الجدول أدناه و الذي يوضح بشكل جلي التطور السلبي في مؤشري ضبط الفساد و فعالية الحكومة بين عامي 1996 و 2007

جدول (2):التغير في مؤشرات الحكم بين العامين 1996 و2007 [27]

	التمثيل و المساءلة	الإستقرار السياسي	فعالية الحكومة	النوعية التنظيمية	حكم القانون	ضبط الفساد	نوعية المؤسسات
الجزائر	0.35	1.26	0.13-	0.28	0.49	0.10-	0.36

المصدر: تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011 الملحق 2 الجدول 3 ص 269
www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx

و هو ما كان له أثر سلبي على مستويات الأداء في مجالات أخرى حيث ارتفع مستوى التفاوت الإقتصادي الإقليمي داخل الإقتصاد الوطني و ارتفاع مستويات المحسوبية .وانتشار الفساد الاداري الذي يعتبر واحد من اهم التهديدات الرئيسية [28] ضد التنمية والعدالة والاستقرار الاجتماعي والانحياز للاجهزة الادارية فهو يلوث الخدمة العامة والفساد حتى ولو كان أساسه أخلاقي فانه يبقى مشكلة سياسات وقرارات ادارية .خاصة اذا عرفنا ان الفساد يكون دائما على حساب المصلحة العامة وانتشاره يصاحبه عدم المساواة وفقدان العدالة .

مما ادى الى اضعاف استقلالية القضاء و تهميش دور الرقابة البرلمانية بمعنى التأثير سلبا على سيادة القانون و هو ما نلمحه من خلال الجدول التالي حيث نجد الجزائر في المراتب الأخيرة فيما يتعلق باستقلالية القضاء

جدول (3) تصنيف مكونات الاستقلال القضائي و محاباة الحكومة في مؤشر التنافسية العالمي 2010[29]

المؤسسات	ترتيب الدولة أصل من(139)							
	الجزائر	البحرين	مصر	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب
استقلال القضاء	112	34	63	48	36	113	95	79
المحسوبية في اتخاذ القرارات من المسؤولين الحكوميين	82	42	95	44	47	136	122	52

المصدر:تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011–ص 73 مرجع سبق ذكره

IX.–ضعف مكانة الجزائر ضمن مؤشر الموازنة المفتوحة عند الحديث عن الميزانية العامة للدولة من حيث جودة و فاعلية وشمولية الخدمات التي تقدمها الدولة فإن أهم المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها هي معرفة طبيعة الخدمات المقدمة . نسب استفادة مختلف الفئات الاجتماعية من الخدمات المقدمة .التوازن الجهوي في الاستفادة من الخدمات المقدمة .مشاركة مختلف الفئات في عملية صياغة الميزانية العامة .المساهمة في تحقيق هذه المؤشرات دليل على أن دولة ما حققت الشروط الموضوعية لتوفير البيئة الملائمة لتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني. غير ان الاقتصاد الجزائري مازال متأخرا بالمقارنة مع عينة من الدول العربية المدرجة في الجدول الموالي و الذي يتضح من خلاله ضعف الشفافية في الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

جدول(4) معدل مؤشر الموازنة المفتوحة (CBI) للدول العربية 2006 –2010 [30]

ترتيب مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2010	البلد	معدل مؤشر الموازنة المفتوحة		
		2006	2008	2010

1	الأردن	50	53	50
2	مصر	18	43	49
3	لبنان	N/A	32	32
4	المغرب	19	28	28
5	اليمن	N/A	10	25
6	السعودية	N/A	1	1
7	الجزائر	2	N/A	1
8	العراق	N/A	N/A	0

المصدر : تقرير تحديات التن مية في الدول العربية 2011 نفس المرجع السابق ص 69

ملاحظات:81-100 عالية التشاركية ،61-80 كبيرة التشاركية ، 41-60 بعض ، 21-40 قليل ، 0-20 معلومات شحيحة أو لا توجد معلومات.

مما يبين ان عوا قب الفساد شاملة ومدمرة للاقتصاد فهو يؤدي [31] الى عدم الكفاءة المترتب على سوء تخصيص الموارد الحكومية و التشوهات في تخصيص الانفاق الحكومي و التشوهات في تخصص المنشآت المخوصصة و خسارة المدخرات الوطنية و عدم الانصاف في توزيع الثروة...الخ .

X.متطلبات اصلا ح الميزانية العامة كأداة لتحسين التنافسية

الاقتصاد الجزائري مازال أمامه الكثير من الجهود في الاصلاحات في جميع المجالات الاقتصادي والنقدي والمالي وتطوير البنية التحتية والاهتمام بشكل اكثر جدية بتطوير امكانيات الاستفادة من التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال والتي تحتل فيها الجزائر مكانة متواضعة لا تتناسب مع امكانياتها الاقتصادية والمالية وأمامها ايضا معضلة تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من حلقة الارتباط شبه المطلق بقطاع المحروقات ودون هذه المتطلبات لا يمكن تغيير النتائج المتواضعة بشكل يكاد يكون شا ملا في جميع المؤشرات حسب ما وضحه الجدول السابق وان موطن الضعف في الاقتصاد الجزائري اكبر وأعمق هو ما جعلها تأتي في ذيل الترتيب بالنسبة لمؤشرات التنافسية في الاقتصاديات العربية .

أ-مبررات إصلاح الميزانية العامة للدولة هنالك عوامل عديدة تجعل الاصلاح في الميزانية العامة من الأولويات نظرا للأهمية التي تلعبها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطوير تنافسية الاقتصاد الوطني والواقع أن الدوافع و الأسباب منها ما يرتبط بعوامل داخلية ومنها ما يرتبط بعوامل خارجية لعل أهمها [32]

-توفير الشروط ال سياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وفق الآليات التي فرضتها العولمة

-يستجيب للمتطلبات الجديدة الناجمة عن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ومحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة . بالإضافة الى الأسباب الداخلية للإصلاح المرتبطة بالشفافية والتنافسية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وغيرها كثير .

ب- آليات اصلاح الميزانية العامة للدولة

سنحاول أن نركز على الاصلاحات على مستوى الميزانية العامة للدولة بما يجعلها قادرة على التكيف مع متطلبات الاصلاح التي افرزتها العولمة وقدرتها أيضا على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع خاصة أن ارتفاع وتيرة الخوصصة و ما يتبعها من تقليص في دور الدولة لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون على حساب أهمية الميزانية العامة باعتبارها تعكس الأولويات الحكومية اقتصاديا و اجتماعيا أكثر من أي وسيلة أخرى كما أنها تبين الالتزامات و الأهداف في شكل قرارات تبين كيف تنفق هذه الأموال و كيف تجمع خاصة إذا عرفنا أن الموارد المالية للحكومة هي في واقع الأمر عبارة عن ضرائب و رسوم و إدارة للممتلكات العامة نيابة عن المجتمع و هو ما يتطلب العمل على محاولة اشراك أفراد المجتمع في كل القرارات المتعلقة بالميزانية العامة من خلال ما يعرف بالميزانية التشاركية التي تسعى الى نشر الوعي لدى أفراد المجتمع والقطاع الخاص بضرورة المشاركة في وضع الميزانية العامة ومراحل تطويره ا وتحديد احتياجات المجتمع [33]التي من شأنها اشراك المواطنين في صنع القرارات مؤثرة في تحقيق العدالة الاجتماعية و الكفاءة في تخصيص الموارد بمعنى أن تكون هذه الميزانية مرتبطة بمجموعة من المبادئ منها.

-مبدأ الشفافية المالية : التي تعتبر وسيلة هامة لتحقيق الحكم الراشد و اضفاء الشفافية في مشاركة المواطنين وتعزيز المساءلة خاصة إذا علمنا أن مبدأ الشفافية يعتبر من العناصر الحاسمة في مرحلة إعداد الميزانية وهو ما يتطلب ضرورة أن تكون معلومات الميزانية العامة متاحة بمعنى أن يستجيب إصلاح الميزانية العامة لمجموعة من المتط لبات : الحفاظ على التوازنات المالية الأساسية ، إشاعة الشفافية بتحسين استيعاب مضامين الميزانية و تقوية مصداقيتها ودعم مبدأي المساءلة و المحاسبة ، ترشيد النفقات العامة بهدف تحقيق الأداء الجيد وتحقيق [34] الحكم الراشد الذي أصبح من المتطلبات الأساسية لقياس الأ داء الجيد لدور الدولة في الاقتصاد في زمن العولمة ، تكييف الميزانية مع اللاتمركز و اللاتركز أي العمل على الحد من المركزية في اتخاذ القرارات وفي نفس الوقت التوزيع الجغرافي للميزانية العامة لكافة مناطق الوطن[35]

- مبدأ المشاركة: و فيها يشارك افراد المجتمع في مشروع اعداد الميزانية العامة و تحديد اولوياتهم حتى تكون اهداف الميزانية العامة تعبر عن احتياجاتهم و طموحاتهم

-مبدأ المساءلة : و فيها يمكن اشراك افراد المجتمع في معرفة اوجه الانفاق العام و مدى مطابقتها للأهداف التي تم تحديدها بالتشاور معهم كما اشرنا سابقا.

-مبدأ العدالة و المساواة : بمعنى ان الميزانية العامة في بعدها الاقتصادي و الاجتماعي ان تراعي ضمان التوازن بين المداخيل و النفقات و تضمن نمو اقتصادي قوي و مستدام يحافظ على التوازنات الأساسية و يساهم في توزيع المداخيل و الثروات بما يكرس التضامن و يخفف من التفا وتات الاجتماعية و المجالية [36]وأن يكون من أهداف الاصلاح [37]: نشر الديمقراطية والحكم الراشد والمشاركة والشفافية والمساواة والكفاءة والفعالية والجودة والتنافسية واحترام الاتفاقيات و ارساء نموذج جديد للشراكة [38]قائم على التشاور والتنسيق والثقة المتبادلة مع الشركاء المحليين وتحسين من مستوى و نجاعة تدخل الدولة من أجل تعبئة فعالة للموارد المتاحة وترسيخ مقاربة النتائج وتطوير السياسات التنموية المحلية والعمل على تعزيز اللامركزية و اللاتمركز .

ج-متطلبات من الضروري تحقيقها

تتضح أهمية الميزانية العامة من خلال تداعيات سياسة الدعم على التنافسية في الأسواق العالمية في ظل العولمة و الانفتاح التجاري و هو ما كان دافعا لتزايد الاهتمام بالميزانية العامة للدولة من خلال الاهتمام بالمالية العامة عموما حيث برزت مؤشرات و معايير عالمية حديثة من شأنها أن تزيد من فعالية الميزانية العامة و ترفع من دورها في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني و هو ما أدى الى ضرورة الاهتمام بمعايير أصبحت جديدة في عصرنا الحالي كتلك المعايير المتعلقة بالحوكمة و الشفافية و وضع القواعد التي من شأنها أن تخلق انضباط مالي و حكومة ذات كفاءة و بالتالي الوصول الى ادارة سليمة و هو ما يستلزم من الدول عموما ضرورة القيام بإصلاحات مالية و مؤسسية من شأنها أن تساهم في :

-رفع كفاءة الأجهزة الإدارية و التنظيمية المكلفة بمراقبة الموارد المالية و الإنفاق الحكومي.

-اعادة صياغة السلوك الحكومي وفق آليات تعتمد على تطبيق قواعد ال سوق على الأداء الحكومي ما يجعل الخدمة العامة تقيم من خلال الأساليب الاستثمارية و التجارية.

-اعتماد موازنات الأداء والبرامج والمحاسبة على أساس الاستحقاق مع مراعاة تطوير طرق تقييم الخدمة العامة. [39]

الخاتمة:

ان يكون تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة عملا اساسيا في تحقيق شروط الاقلاع الاقتصادي المعتمد على مؤشرات الفعالية والكفاءة وتوفير متطلبات تنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي .ولا يمكن تحقيق هذا دون ان يكون هدف تدخل الحكومة هو الوصول الى اداء اقتصادي قوي وبيئة اعمال جاذبة شعارها و وس يلتها الحاكمية والشفافية والعمل على خلق الظروف

الملائمة من خلال توفير الاطار القانوني والمؤسساتي المحارب لكل اشكال البيروقراطية والفساد الاداري بان يكون تدخل الحكومة من خلال جعل الميزانية العامة اداة اساسية للمساهمة في تطوير التنافسية الدولية وان تساهم في تطوير الابتكار و التقانة والاهتمام براس المال البشري ونشر المعلوماتية وهذا لا يمكن تحقيقه الا من خلال ميزانية عامة قاعدتها الشفافية والوضوح والمساءلة لأن ذلك كما جاء في دراسة أجريت من البنك الدولي 2003 التي اعتبرت ان الحكومة التي تتمتع بشفافية أكبر تحكم بشكل أفضل .

الهوامش

(1) قدي عبد المجيد : المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص 12

(2) قدي عبد المجيد : مرجع سابق ص 12 (3) عبد الرحمان الهيثي وآخرون : إقتصاديات المالية العامة الطبعة الأولى الأردن 2006 ص 18

(4) قدي عبد المجيد : مرجع سبق ذكره ص 21

(5) عبد الرحمان الهيثي و آخرون : مرجع سبق ذكره ص 159

(6)عبد الرحمان الهيثي و آخرون : مرجع سابق ص 162

(7)زينب عبد العظيم : صندوق النقد الدولي و الاصلاح الا قتصادي في الدول النامية – الأهرام الاقتصادي العدد 143 ديسمبر 1999 –مصر- ص 23

(8) نزار قنوع :تنافسية الاقتصاد السوري والدور الحكومي الخاص به مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30 العدد1 2008

(9) نوير طارق :دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر - المعهد العربي للتخطيط –الكويت 2002 ص8

(10) World Economic Forum,(1996), " The Global Competitiveness Report ", WEF, Geneva

(11) OECD, (1996): " Industrial Competitiveness ", OECD, France

(12) نسرين بركات و عادل العلي: مفهوم التنافسية و التحارب الناجحة في النفاذ الى الأسواق- المعهد العربي للتخطيط -الأردن -2000 - ص 7

(13) صالح العصفور : سياسات التنافسية - المعهد العربي للتخطيط العدد 115 يوليو 2012 -السنة الحادية عشر –الكويت ص 2

(14) نوير طارق :دور الحكومة الداعم للتنافسية –مرجع سبق ذكره - ص 6

(15) نوير طارق : المرجع السابق ص 7

(16) قانون النقد والقرض-10-1990 المؤرخ بتاريخ 1990/4/14 الجريدة الرسمية العدد 16

(17) عبد اللطيف بن اشنهو : عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 99-2000 الفا ديزن 2004 ص 137

(18) تقرير التنافسية العربية 2012 – المعهد العربي للتخطيط-الكويت –الاصدار الرابع

(19) تقرير التنافسية العربية 2012 المرجع السابق ص 32

(20) تقرير التنافسية العربية 2012 المرجع السابق ص 44

(21) تقرير التنافسية العربية 2012 المرجع السابق ص 31

(22) صالح العصفور :سياسات التنافسية– مرجع سبق ذكره – ص 9

(23) تقرير التنافسية العربية 2012 مرجع سبق ذكره ص 47

(24) الوائلي ياسر خالد بركات : الفساد الإداري ، مفهومه و مظاهره و أسبابه – مجلة النبأ – لبنان العدد80 كانون الثاني 2006

(25) مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان –عالم المعرفة –العدد 204 1995 ص 47

(26) أحمد الكواز : الحسابات القومية و الفساد بعض المعالجات و الآثار- سلسلة أوراق عمل- المعهد العربي للتخطيط- الكويت ص 14

(27) تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011

www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx

(28) طلال بن مسلط الشريف : ظاهرة الفساد الاداري و اثرها على الاجهزة الادارية مجلة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الادارة م 18 العدد 2 - 2004 ص 31

(29) تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011 –مرجع سبق ذكره ص 73

(30) تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011- المرجع السابق - ص 69

(31)علي عبد القادر علي :مؤشرات قياس الفساد الاداري-جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط – المجلد 7- العدد 70 فبراير 2008 ص 3

(**32**)دليل اصلاح الميزانية وزارة المالية و الخوصصة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - المغرب - 2005 - ص 26

(33)معا لبناء موازنات تشاركية للبلديات – تشيرين الأول 2009- مركز تعاون مؤسسات المجتمع المدني – الأردن-ص2

(34)فارس محمد الأمين : العولمة و الحكم السليم و الدور المتغير للدولة آفاق جديدة اجتماع خبراء اثر العولم ة على الاوضاع الاجتماعية على المنطقة العربية – شبكة التطور الإجتماعي بيروت http://forum.escwa.org.lb/m.asp?m=25§mpage=1§key 2006/5/1

(35)دليل اصلاح الميزانية – مرجع سبق ذكره – ص 26

(36) دليل اصلاح الميزانية - مرجع سبق ذكره -ص11

(37) معا لبناء موازنات تشاركية للبلديات – مرجع سبق ذكره- ص2

(38)دليل اصلاح الميزانية - مرجع سبق ذكره - ص 39

(39) احمد ابو بكر علي بدوي :برنامج اصلاح الموازنة العامة في الدول العربية –الجهود و التحديات –الدائرة الاقتصادية و الفنية- دراسات اقتصادية- صندوق النقد العربي- أبو ظبي – الإمارات العربية 2011-ص 2